جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٦٦)

الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية

اعداد

دكتور حسن عبد العزيز حسن

نوفمبر ١٩٨٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــات

البيـــــــان	رقم الصفحة
– مقدمـــة	١
– المناخ الاقتصادي العالمي في أوائل السبعينات	٤
– التغيرات الرئيسية في موازين المدفوعات الدولية	٧
– العرض الاحصائي لموازين التجارة الخارجية بين المجموعات الرئيسية الثلاث من الدول	١٣
– التكيف الداخلي لموازنة موازين المدفوعات	١٩
– نمط التطور في استخدام الطاقة	٣٧
– تنمية المصادر المحلية والبديلة للنفط	٥٦
– مشكلة القروض الخارجية	٦٥
– النتائج	٧١
– الجداول المرفقة	٨٠
– المراجع	٩٣

الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية

مقدمـــــة :

تتشكل ظروف الاقتصاد الدولي نتيجة لفعل العديد من القوى والمؤثرات ، التي تتشابك وتتفاعل وتظهر على صورة العديد من الظواهر الاقتصاديـــــــة العالمية الصحية وغير الصحية ، التي قد تتوافق مع مصالح البعض علـــى مدى فترات معينة من الزمن ، والتي قد تزيد من حده ما يقابل الاخرى من ضغـــوط ومتاعب خلال تلك الفترات • وان كان التضارب بين المصالح الاقتصادية ليـــس بالقاعدة العامة في جميع الاحوال ، حتى وان ظهر خلال فترات زمنية معينـة ، الا انه يعد سمة من السمات التي تتصف بها العلاقات الا قتصادية الدولية بيـن الدول • وتتفاوت دول العالم فيما يمكن ان تلعبه من دور في صياغة المنـــاخ الاقتصادي العالمي ، بقدر تفاوتها في القوة الاقتصادية والسياسية ، ومـــا تحتله من مركز نسبي في التجارة العالمية ونظامي النقد والتمويل العالمي • وهنا تظهر دول السوق الحر المتقدمة صناعيا فيما تقـــوم به من دور هام في هذا الشأن ، يضاف اليها ما قامت به اخيرا الدول النامية الرئيسية المصدرة للنفط • ويهمنا أن نتعرف هنا ، على ما اذا كانت هذه المقدرة على التأثيـر على ظروف الاقتصاد الدولي ، والامكانية الذاتية على التكيف الداخلي ، التـي قد تتمتع بها دول السوق الحر المتقدمة صناعيا ، قد مكنت هذه الـــدول خلال العشر سنوات الماضية من التغلب على ما قد تكون تعرضت له موازيـــــن مدفوعاتها من اختلالات ، نتيجة لارتفاع أسعار النفط • كما يهمنا أن نتعـــرف على مدى انجاز فئات الدول النامية المستوردة للنفط في هذا الشأن •

ومن ثم فان ما نهدف اليه هنا ، هو دراسة أبعاد انعكاس أزمة الطاقـة على موازين مدفوعات كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط من ناحية والدول النامية المصدرة للنفط من ناحية اخرى ، والتعرف على ما قامت به الدول المستوردة للنفط من تدابير كرد فعل داخلـي لمواجهة تلك الازمة ، بالتكيف سواء في مجال التنمية بصفة عامة او في مجال الطاقة بصفة خاصة • ومن ثم يمكن التعرف على انجاز كل من مجموعتـــي دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط في هذا الشأن ، وما حققه كل منهما من نجاح نسبي في مواجهة ما طرأ عليهما من اختلال في موازين مدفوعاتهما •

وتقتصر الدراسة على تناول دول العالم غير الشيوعي ، أو بعبارة أدق دول العالم خارج نطاق دول اقتصاديات التخطيط المركزي ، وذلك لما تتصف به هذه الدول الاخيرة من نظم اقتصادية تجعلها أقل تعرضا عن غيرها للتقلبات الاقتصادية العالمية ، بفعل ما تتبعه من تنمية متوازنة ، وتخطيط طويل الاجل، وما يتم فيما بينها من تكامل اقتصادي . ولما قامت به معظم دولها من تنمية ما يتوفر — الى حد كبير — بها من موارد للطاقة سواء كانت نفطية أو فحمية أو غازية وكهربائية ، وذلك نتيجة لما مرت به دولها من ظروف الحرب الباردة خلال عقد الخمسينات ومعظم عقد الستينات ، ولما تعتنقه من مبادئ تركز على تنمية الطاقة والصناعات الاساسية . علاوة على أن ما يوجد بينها من تكامل داخلي ، يجعلها كمجموعة لا تعتمد الى حد كبير على الخارج في الحصول على احتياجاتها من الطاقة ، بل وأصبحت مصدرة صافية لقدر من الطاقة ، ويتوقع أن تستمر الى حد كبير على ذلك حتى نهاية عقد الثمانينات .

وتأخذ الدراسة بالتقسيم الوارد باحصاءات الامم المتحدة لدول العالم غير الشيوعي ، فتميز بين دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية ، وتأخذ بالمفهوم الضيق للدول النامية ، فلا يدخل في عداد تلك الدول الاخيرة كل من دول اقتصاديات السوق النامية الواقعة جنوب اوربا ، حيث تدرج هذه الدول ضمن دول السوق الحر المتقدمة . ولا تشمل كذلك الدول النامية المتبعة لاقتصاديات التخطيط المركزي الواقعة في شرق اوربا وآسيا (بما في ذلك الصين الشعبية)، وذلك لأنها تعتبر خارج نطاق الدراسة ، كما ورد بالفقرة السابقة . وتميز الدراسة بين مجموعتي الدول النامية المستوردة للنفط والدول النامية المصدرة للنفط . وتعد هنا الدولة النامية مصدرة للنفط طالما كانت صادراتها النفطية تمثل نسبة تزيد عن ٥٠ ٪ من اجمالي صادراتها الكلية ، طبقا لبيانات سنة ١٩٧٨ . ويتم التمييز داخل مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط بين ثلاث فئات : الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية ، والدول الاكثر تأخرا، والدول النامية الاخرى* .

---

* تتصف الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية بما يلي : (١) تزيد قيمة صادراتها الصناعية عن ٨٠٠ مليون دولار طبقا لبيانات ١٩٧٦ . (٢) تنمو صادراتها الصناعية بمعدل سنوي يزيد عن ٢٠٪ خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٦ . وتشمل هذه الفئة كلا من الارجنتين — البرازيل — هونج كونج — جمهورية كوريا وسنغافورة . أما فئة الدول النامية الاكثر تأخرا فتشمل ٣١ دولة وهى : أفغانستان — بنجلاديش — بنين — بوتان — بوتسوانا — بوروندي — كاب فيرد — جمهورية وسط أفريقيا — تشاد — كوموروس — أثيوبيا

(تابع بقية الهامش بالصفحة التالية)

وتغطي الدراسة الفترة من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٨٢ ، فهى تمتد من اوائل عقد السبعينات ، اى من قبل ظهور أزمة الطاقة على نهاية ١٩٧٣ ، وتسير مع تصاعد اسعار النفط في ٧٤/٧٣ ثم تراجع معدلات نموها من بعد ذلك ، وتصاعدها مرة اخرى في ٨٠/٧٩ ، وتصل اخيرا الى سنة ١٩٨٢ ، التي شهدت بداية تراجع أسعار النفط للمرة الثانية • ويتم التركيز في تحليل بعض نقاط الدراسة على سنوات محورية معينة وذلك مثل السنوات ٧٠ — ٧٤ — ٧٨ — ٨٠ — ٨٢ ، وذلك دون تجاهل السنوات الوسيطة ، طالما كانت تحتل أهمية معينة• هذا وقد اقتصر توفر بعض البيانات حتى سنة ١٩٨٠ أو ١٩٨١ •

ولتحقيق ما تسعى اليه الدراسة من هدف ، تبدأ في النقطتين الاولى والثانية بالتمهيد ، بتوضيح أولا ما ساد أوائل عقد السبعينات من مشكلات اقتصادية عالمية بخلاف الارتفاع في اسعار النفط ،وذلك لاعطاء تحفظ من البداية على مدى مسئولية اسعار النفط فيما حدث من اختلالات في موازين مدفوعات المجموعات المختلفة من الدول (وهى دول السوق الحر المتقدمة ، والدول النامية المستوردة للنفط والدول النامية المصدرة للنفط) • وبتوضيح ثانيا ما حدث خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات من تغيرات رئيسية في أنماط موازين مدفوعات تلك المجموعات الثلاث المختلفة من الدول ، كاطار احصائى عام يجب التغيرات الرئيسية التي يتم دراستها تفصيليا في الاجزاء المختلفة التالية • ثم من بعد ذلك تدخل الدراسة الى التعرف احصائيا على تطور موازين التجارة الـ رجية بين المجموعات الرئيسية الثلاث من الدول، موضحة دور كل من التغيرات الكمية والسعرية المتبادلة بين الدول فيما حققته كل منهامن فائض أو عجز ، وذلك كرد فعل لكل من التغيرات في أسعار النفط ، وما اقترن بالاقتصاد العالمي من ظروف من جهة ، وما اتبعته المجموعات المختلفة من الدول من تنمية وتكيف من جهة أخرى • هذا التكيف الذي تناولته من بعد ذلك النقاط التالية ، أولا في صورة عامة في مجال التنمية ، ثم ثانيا في صورة خاصة في مجال الطاقة ، سواء فيما يتعلق باستخدامها أو تنمية الموارد المحلية البديلة ، وأخيرا تم توضيح دور التدفقات المالية في عمليات التكيف ، وكيف انها قد نقلت العديد من الدول النامية المستوردة للنفط الى أزمة مديونية •

(بقية الهامش السابق)

— جامبيا — جوينيا — جينيا بيساو — هيتي — جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية — ليسوثو — ملاوى — مالديفيس — مالى — نيبال — نيجر — رواندا — ساموا — الصومال — السودان — أوغندا — تنزانيا — فولتا العليا واليمن الشمالية والجنوبية • وتشمل الدول النامية الاخرى بقية الدول النامية المستوردة للنفط •

المناخ الاقتصادى العالمى في أوائل السبعينات :

شهد الاقتصاد العالمي في بداية عقد السبعينات ـ وبعد أكثر من عقدين من التنمية السريعة ـ العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية ، التي تشاجرت آثارها ، وتعددت أبعادها ، وانعكست ـ ضمن ما انعكست ـ على موازين مدفوعات دول العالم المتقدمة صناعيا والنامية • فما حدث خلال تلك الفترة لم يكن ارتفاعا في اسعار النفط في ٧٣/١٩٧٤ فحسب ، فلقد سبقه ولازمه العديد من الظواهر الاقتصادية العالمية الهامة الاخرى • فهناك التضخم العالمي الواسع ، والذي تركز بصفة خاصة في الدول الصناعية المتقدمة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، يضاف اليه أزمة النقد العالمي وتعديل أسعار العملات ، أثر انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف في ١٩٧١ ، علاوة على الرواج الواسع الذي شهدته أسواق السلع ، والعجز في عرض الاغذية والاسمدة في ١٩٧٢ — ١٩٧٤ •

فلقد حققت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية طوال عقد الستينات وحتى سنة ١٩٧٢ معدلات نمو مرتفعة (فبلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي ٥ر١ ٪ خلال الفترة من ٦١ الى ١٩٧٢) ، وقد عملت معظم تلك الدول عند أو قرب طاقاتها الانتاجية الكاملة ، مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة ، بحيث نمت أسعار الاستهلاك في معظمها بمعدلات سنوية لا تقل عن ٤ الى ٥ في المائة • وقد تصاعدت معدلات الانتاج في تلك الدول الى مستويات مرتفعة في سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، فوصلت الى ما يتعدى ٦ ٪ في سنة ١٩٧٣ وحوالى ١٠ ٪ على نهاية ١٩٧٣ • ومن ثم نجد أن ما شهده العالم الغربي من رواج وتضخم* ، كان من العوامل التي أدت الى زيادة الطلب وارتفاع اسعار السلع الغذائية والمواد الاولية وكذلك اسعار النفط الخام • وقد ساهمت العوامل الاخرى في ذلك ، مثال انخفاض قيمة الدولار الامريكي ، وماخلقه التخلي عن معدلات الصرف الثابتة من زعزعة الثقة في قيمة العملات ، مما دفع الى زيادة الميل نحو

---

* تجد مشاكل السبعينات جذورها في أواخر الستينات • في ذلك الوقت شهد العديد من الدول الاوربية تضخما سريعا في الاجور • ورفعت البرامج الاجتماعية الجديدة وحرب فيتنام الانفاق الحكومي في الولايات المتحدة الامريكية بصورة كبيرة دون أن يقابلها زيادة اضافية في الضرائب لتمويلها • فلقد حاولت حكومة الرئيس الامريكي الاسبق جونسون في ١٩٦٥ التقليل من الاثر السياسي داخل الولايات المتحدة للتصاعد الحاد في كلفة الحرب الفيتنامية ، بعدم الالتجاء الى الكونجرس الامريكي لفرض ضرائب اضافية لتسديد فاتورة الحرب الا بعد فوات الاوان • تلك الحرب التي بلغ معدل كلفتها وهى في قمتها نحو مليوني دولار في كل ساعة ، بحيث يعتبرها البعض بمثابة المحرك الرئيسي للتضخم على نطاق عالمي ، خاصة خلال فترة (تكملة الهامش في الصفحة التالية)

الاحتفاظ بمخزونات من المواد الاولية • خاصة وانه علاوة على ذلك فلقد تعرض الانتاج من معظم المنتجات الزراعية للنقص لأسباب عامة وخاصة وبالذات في سنة ١٩٧٢ • وذلك نتيجة لما اتبعه الكثير من الدول النامية من استراتيجيات للتنمية خلال الستينات ، أولت التركيز نحو صناعات احلال الواردات ، وأهملت نسبيا الانتاج الزراعي * • فقد عمدت نحو حماية الصناعات المحلية ، ووضع الرقابة على أسعار المنتجات الزراعية ، وفرض الضرائب على الصادرات منها ، مما قلل من الحافز نحو زيادة الانتاج من المواد الاولية الزراعية والغذائية • يضاف الى ذلك تزايد العجز في عرض الاسمدة والمبيدات الحشرية نتيجة لقصور تنبؤات الزيادة في الطلب العالمي التي لازمت انتشار نوعيات جديدة من القمح والذرة والارز ، مما أخر في انشاء الطاقات الانتاجية اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب، خاصة وان انشاء وحدات جديدة يستلزم عدة سنوات، وتعذر القيام بذلك في الولايات المتحدة الامريكية ، نتيجة لقيود حماية البيئة من التلوث • يضاف الى ذلك سوء محصول القمح بالاتحاد السوفيتي ، مما جعله يدخل السوق كمشتر بكميات كبيرة ، علاوة على الدخول غير المتوقع للصين الى السوق كمشتر أيضا • كذلك تعرض محصول القطن الامريكي للانخفاض (في

(تكملة الهامش السابق)

أوج استخدام الدولار كاحتياطي للعملات الوطنية ، وكأداة للمدفوعات الدولية (بما كان يسمى قاعدة الصرف بالدولار) • ولقد أدى ذلك الى تصدير التضخم الى خارج الولايات المتحدة ومشاركة بقية دول العالم لعبء الحرب الامريكية في فيتنام •
كما يشير البعض الى انه على نهاية عقد الستينات كانت قد وصلت الدول الصناعية المتقدمة الى نهاية دورة الانتعاش التي ابتدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأدت الى ارتفاع مستويات المعيشة ، ولم تقم الدول المتقدمة بعمليات الاصلاح الاقتصادي والسياسي اللازمة • كما تفاقم عجز ميزان المدفوعات الامريكي ، بفعل منافسة الاقتصاد الغربي للاقتصاد الامريكي ، الذي تباطأت فيه نمو الانتاجية وتزايدت الاجور •

انظر كلا من: فؤادمرسي - مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر - ص ٤٣ : ٥٣ • عالم النفط - ١٨ أبريل ١٩٨١• البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ص ١٦ •
Helen Hughes, Issues for Non - Petroleum Developing Countries, Oxford Energy Seminar, Sept. 1981, P.4.

* " ••• ويرتبط هذا الوضع ، باختيار استراتيجية معينة للتصنيع لا تستهدف الوفاء باحتياجات الجماهير الاساسية •• فتحت شعار استراتيجية انتاج بدائل للواردات " ، يجري انتاج سلع كمالية أو ترفيه ، ولا سيما السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات وما اليها تواجه طلب الطبقات الغنية الميسورة • وتحت شعار" زيادة الصادرات" يجري انتاج السلع نفسها بقصد التصدير للفئات نفسها في بلدان العالم الثالث الاخرى ، او في بعض الحالات الى اسواق الدول المتقدمة بسعر أرخص من سعر مثيلاتها المنتجة في تلك البلاد • وهذا النوع من الصناعات يحتاج الى معدات باهظة التكاليف ••• كما أنه وثيق الصلة بالتطور التكنولوجي السريع ••• وهكذا ••• تزيد تبعية الاقتصاد القومي •• " للخارج •
اسماعيل صبري عبدالله " نحو نظام اقتصادي عالمي جديد " - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٦ - ص ٩٤ •
ولقد ارتبط مفهوم التنمية في بعض الدول بالتركيز على التصنيع ، مع اهمال الزراعة باعتبارها قطاعا بدائيا ، دون ادراك لما تحتله التنمية الزراعية من أهمية لانجاح عمليات التنمية ، وبما في ذلك عمليات التصنيع ذاتها •

١٩٧٢) ، وتعرض عرض بعض المواد الاولية التعدينية لاسباب سياسية للانخفاض . كل ذلك عمل على رفع اسعار المواد الاولية والغذائية الى مستويات مرتفعة ، تفوق ما أدت اليه في اوائل الخمسينات الحرب الكورية من ارتفاع في الاسعار* .

ومن ثم نجد انه وان كان يعد ارتفاع اسعار النفط في ٧٤/٧٣ من أهم الاحداث الاقتصادية والسياسية العالمية التي حدثت في اوائل السبعينات ، الا انه لا يعتبر الحدث الاقتصادي العالمي الوحيد المؤثر على موازين المدفوعات الدولية . كما أنه لا يعتبر المسئول عن ما ساد من تضخم واسع الابعاد ، بقدر كونه - في الابتداء - نتيجة لذلك التضخم . ومن هنا علينا ان نتحفظ من البداية ، ونحن ندرس أثر ارتفاع اسعار النفط على موازين مدفوعات المجموعات الرئيسية للدول ، ونشير الى أن هذه الموازين - لبعض الدول - قد تعكس اثر تغير اسعار المواد الاولية والغذائية بشكل مواز لتغير اسعار النفط . وقد تعكس ذلك الاثر لدول أخرى ، بشكل معاكس لتغير أسعار النفط ، مما قد يؤدى ، اما الى المبالغة في قياس أثر ارتفاع اسعار النفط على موازين مدفوعات بعض الدول ، أو قد يعمل على تخفيف ذلك الاثر لبعض الدول الاخرى .

وان كنا ننوه بهذا التحفظ ، الا انه لا يتوقع ان يشوه الا بقدر محدود ما جاء من تحليلات في الدراسة ، وذلك لأن الدول النامية المصدرة للنفط (وقد فصلت كمجموعة مستقلة في الدراسة) هى في الغالب دول غير مصدرة للمنتجات الغذائية او الاولية خارج مجال الطاقة ، ومن ثم تصبح صادرات هذه الدول لأى من مجموعات الدول الاخرى محل الدراسة غير مشوهة بتقلبات سعرية لأى صادرات هامة اخرى . كما نجد ان دول كل من المجموعات الاخرى الواردة في الدراسة ، ما هى الا خليط من الدول ، التى يقوم بعضها اما باستيراد أو تصدير بعض المواد الاولية والغذائية ، مما يعمل على تقليل أثر تغير اسعار

---

* Alasdair Mac Bean, Trade Prospects for Developing Countries After the Rise in Oil Price, Edited by T.M.Rybczynski, The Economics of The Oil Crisis, Holmes & Meier Publishers, inc., New York, 1976. PP. 71:73.

ارتفعت اسعار السلع (المواد الغذائية والخام والتعدينية) بحيث وصلت اسعارها في ١٩٧٤ الى ما يتعدى في المتوسط نسبة ٢ر١٢٢ ٪ مماكانت عليه قبل ذلك بثلاث سنوات .

IMF, International Financial Statistics, Supplement on Trade Statistics, Supplement Series No. 4, Washington, 1982, P.xx.

وبالتركيز على المنتجات الغذائية التي تستوردها الدول النامية ، والتي تحصل عليها بنسبة ٦٤ ٪ من الدول الصناعية المتقدمة ، وتمثل في هيكل واردات الدول النامية ضعف نصيب بند النفط ، نجد أن أسعار هذه المنتجات قد ارتفعت بشكل كبير ، مما أثر على موازين مدفوعات الدول النامية . وعلى سبيل المثال ارتفع متوسط سعر طن الفلال من ٨٥ دولار عام ١٩٧١ الى ٢٢٠ دولار عام ١٩٧٤ .

صديق محمد عفيفى - تسويق البترول - وكالة المطبوعات - الكويت - ١٩٧٧ - ص ٣٠٢ : ٣٠٨ .

هذه السلع ، طالما ينحصر التحليل على التعاملات الخارجية فقط بين مجموعات الدول • وعموما ومع ذلك سوف لا يهمل التحليل توضيح أثر التغير في اسعار المجموعات السلعية الاخرى (غير النفط) على قيمة صادرات أو واردات مجموعات الدول المختلفة •

التغيرات الرئيسية في موازين المدفوعات الدولية :

مر السوق العالمي للنفط منذ اوائل السبعينات حتى وقتنا هذا بدورتين رئيسيتين ، تصاعدت خلالهما الاسعار الاسمية والحقيقية للنفط ، وانتقلت في كل مرة الى مستوى أعلى مما سبق • وقد أعقب كلا من هذين الارتفاعين الهامين في الاسعار شئ من التراجع السعرى ، خاصة في الاسعار الحقيقية ، وذلك كما يبدو من الجدول رقم (١) ، الذي يوضح لنا ماحدث من ارتفاع تدريجي في اسعار النفط من سنة ١٩٧٠ حتى أواخر ١٩٧٣ ، التي شهدت التصاعد الهام الاول في اسعار النفط ، والذي امتد خلال سنة ١٩٧٤ ، ثم ما لبث وأن حدث بعض الاعتدال في تصاعد السعر الاسمي ، على حين أخذ السعر الحقيقى في الهبوط الى ان وصل الى أقل مستوى له في ١٩٧٨ ، ومن بعده جاء التصاعد الهام الثاني في اسعار النفط خلال ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ولحد ما ١٩٨١ ، تلاه تراخ آخر وانخفاض محدود في الاسعار •

جدول رقم (١)

التطور في السعر الاسمي والحقيقي لنفط القياس للاوبك

للسنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٣ *

السنة	السعر الاسمي **		السعر الحقيقي ***
	دولار/برميل	١٩٧٤كأساس = ١٠٠	دولار/برميل ١٩٧٤ كأساس = ١٠٠
١٩٧٠	١ر٣٥	١٣	
١٩٧١	١ر٧٥	١٦	
١٩٧٢	١ر٩٠	١٨	
١٩٧٣	٢ر٦٤	٢٤	
١٩٧٣ (الربع الاخير)	٣ر٦٥	٣٤	

---

* Sources: Fadhil J. Al-Chalabi, OPEC's Hydrocarbon Policy Options, MEES, Supplement to VOL. xxv, No. 8, 7 Dec. 1981, PP. 5:6; PIW, April 12, 1982, P.11. البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ - ص ٠١٣

** المتوسط السنوي لاسعار بترول القياس للاوبك

*** حسبت بأخذ كل من معدل التضخم والتغير في اسعار صرف العملات بالمقارنة بالدولار في الاعتبار•
ويعتبر معدل التضخم المستخدم عند الحدود الدنيا ، فهو الخاص باسعار صادرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهذا يقل عن اسعار واردات دول الاوبك •

السنة	السعر الاسمي		السعر الحقيقي	
	دولار/برميل	١٩٧٤ كأساس = ١٠٠	دولار/برميل	١٩٧٤ كأساس = ١٠٠
١٩٧٤	١٠ر٧٨	١٠٠	١٠ر٧٨	١٠٠
١٩٧٥	١٠ر٧٢	٩٩	٩ر٤٦	٨٨
١٩٧٦	١١ر٥١	١٠٧	١٠ر١٠	٩٤
١٩٧٧	١٢ر٣٩	١١٥	٩ر٩٠	٩٢
١٩٧٨	١٢ر٧٠	١١٨	٨ر٧٨	٨١
١٩٧٩	١٧ر٢٨	١٦٠	١٠ر٢٥	٩٥
١٩٨٠	٢٨ر٦٧	٢٦٦	١٥ر٤٥	١٤٣
١٩٨١	٣٣ر٢٠	٣٠٨	١٧ر٣٤*	١٦١
١٩٨٢	٣٤ر٠	٣١٥	١٥ر٧٨**	١٤٦
١٩٨٣ (مارس)	٢٩ر٠	٢٦٩		

هاتان الدورتان اللتان ظهرتا في سوق النفط خلال عقد الستينات وأوائل عقد الثمانينات — أي كانت الاسباب وراءها *** — قد اقترنتا — ضمن ما اقترنتا به — بانماط معينة لموازين مدفوعات المجموعات الرئيسية لدول العالم . فلقد أثر الارتفاع في اسعار النفط على موازين مدفوعات الدول المختلفة ، ليس فحسب لما قد يحتله النفط من أهمية نسبية مرتفعة الى احمالي تجارتها الخارجية ، ولكن ايضا لما يترتب على ارتفاع اسعار النفط من آثار غير مباشرة ، راجعة الى ما يتصف به من طبيعة تنموية استراتيجية (استخدامه في كل الانشطة الانتاجية والخدمية الحديثة) ، وما يتمتع به من علاقات تشابكية مع المصادر الاخرى للطاقة **** . فمن الطبيعي ان لا يقتصر اثر الارتفاع في اسعاره على تحقيق عجز او فائض أولي في موازنات الدول المختلفة مع العالم الخارجي ، فهناك الآثار غير المباشرة التي يمكن أن يقع عبؤها او أثرها على تلك الموازنات ، سواء من خلال الاثر على الدخول

---

* لا يشمل الربع الاخير من سنة ١٩٨١ .

** رقم تقديري .

*** ارجع في هذا الخصوص الى دراسة كاتب هذه السطور عن : ابعاد توازن السوق العالمي للنفط — مذكرة خارجية رقم ١٣٤١ — معهد التخطيط القومي — فبراير ١٩٨٣ .

**** انظر الدراسة السابقة ص ٣ : ٥

أو الآثار الاحلالية أو التكميلية أو التحويلية لجانب من الدخل* . تلك الآثار غير المباشرة ، قد تعمل على زيادة أو التخفيف من الاثر الاولي لرفع أسعار النفط على الموازنات الخارجية لمختلف دول العالم . وقد يفوق أثرها في بعض الدول ما قد يحدث بها نتيجة الآثار المباشرة ** .

ويهمنا في النقطة الحالية ، أن نتعرف على التغيرات الرئيسية ، التي حدثت في موازين مدفوعات كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط من ناحية والدول النامية المصدرة للنفط من ناحية أخرى ، كنتيجة لدورتي ارتفاع أسعار النفط ، التي حدثت خلال الفترة السابقة ، آخذين التحفظ السابق ذكره في النقطة السابقة في الاعتبار .

بالابتداء بدول السوق الحر المتقدمة صناعيا ، والتي تمثل بعدد سكانها نسبة حوالي ١٨٪ من مجموع سكان العالم ، نجد أنها - كما هو واضح بالجدول المرفق (م - ١) - كانت تحقق فائضا تجاريا قدره ٦ر٤ بليون دولار في سنة ١٩٧٠ ، ثم ما لبث هذا الفائض أن تحول مع الارتفاع الهام الاول في اسعار النفط الى عجز تجاري ، يبلغ حوالي ٣٣ر٨ بليون دولار في سنة ١٩٧٤ ، ولكن استطاعت الدول المتقدمة مع اعتدال الارتفاع في اسعار النفط (بل وانخفاض اسعاره الحقيقية) ، ان تخفض هذا العجز بسرعة ، فأصبح لا يتعدى ٤ر٠ بليون دولار في ١٩٧٨ . الا أنه مع معاودة تصاعد أسعار النفط ، ارتفع العجز الى ما يزيد عن ضعف ما تحقق في سنة ١٩٧٤ ، ووصل الى ٧٦ر٧ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ . وللمرة الثانية تمكنت الدول المتقدمة من تخفيض العجز التجاري خلال وقت قصير للغاية ، حيث لم يتعد ١٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ *** ، وذلك على الرغم من عدم انخفاض اسعار النفط بعد .

وباضافة صافي الصادرات/الواردات غير المنظورة والتحويلات الخاصة وصافي تحويلات عوائد عوامل الانتاج مع العالم الخارجي ، نجد أن صافي الحساب

---

* ارجع الى :
W.M. Corden, Framework for Analysing The Implications of The Rise in Oil Prices, Edited by T.M. Rybczynski, The Economics of The Oil Crisis, Holmes & Meier Publishers, inc., New York, 1976, PP. 12 : 24 .

** فعلى سبيل المثال لم يكن الاثر المباشر لارتفاع اسعار النفط على موازين مدفوعات " الدول النامية المستوردة للنفط الاكثر تأخرا " كبيرا بقدر ما تأثرت به موازين تلك الدول نتيجة للآثار غير المباشرة . وذلك لأن الكميات المستوردة من النفط تمثل أهمية نسبية منخفضة الى اجمالي واردات تلك الدول .

*** أنظر هامش جدول رقم (م - ١)

الجاري - بما يضيفه من بنود من بعد الميزان التجاري - يحسن لدرجة كبيرة صورة توازن الدول المتقدمة مع العالم الخارجي • فما حققته تلك الدول المتقدمة من عجز في الحساب الجاري ، قدره ١٩ر٥ بليون دولار في ١٩٧٤ ، تحول بسرعة الى فائض قدره ٢٧ر٢ بليون دولار في سنة ١٩٧٨ • وكذلك ما حققته مع معاودة الارتفاع في أسعار النفط من عجز في الميزان الحسابي ، قدره ٤٨ر٧ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ ، لم يلبث طويلا وتحول خلال سنتين فقط الى فائض يتعدى ١١ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ • ويلاحظ على الدوام (سواء كان الميزان الحسابي في حالة عجز أو فائض) أن هناك تحويلات حكومية صافية متزايدة متجهة نحو الخارج •

وبالنظر الى التدفقات الرأسمالية والتغير في الاحتياطي ، نجد أن صافي التحركات الرأسمالية طويلة وقصيرة الاجل (الممثلة في استثمارات وقروض وايداعات في البنوك) قد اتخذت في أغلب السنوات اتجاها الى خارج الدول المتقدمة ، باستثناء تدفقات السنوات ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، حيث كانت متجهة نحو الداخل* • وقد حدث على الدوام سحب من احتياطيات تلك الدول ، باستثناء السنوات السابقة لسنة ١٩٧٤ وسنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ، حيث تمت اضافات الى الاحتياطيات النقدية لتلك البلاد •

اما فيما يتعلق بالدول النامية المستوردة للنفط ، وبما تمثله من نسبة هامة من مجموع سكان العالم (٤١٪ في ١٩٨٠)، نجدها على عكس المجموعة السالفة الذكر ، فلقد ابتدأت في سنة ١٩٧٠ بعجز في الميزان التجاري ، قدره ٣ر٨ بليون دولار • هذا العجز قد تصاعد مع الارتفاع الاول الكبير في أسعار النفط الى ٢٠ بليون دولار في ١٩٧٤ ، وعلى الرغم من الانخفاض في الاسعار الحقيقية للنفط ، فلقد استمر العجز ، وارتفع قليلا الى ٢١ر٥ بليون دولار في سنة ١٩٧٨ ، بعكس ما حققته الدول الصناعية المتقدمة من تناقص كبير في عجزها التجاري • ومع التزايد الكبير الثاني في اسعار النفط ، ارتفع العجز التجاري للدول النامية المستوردة للنفط الى ما يتعدى الضعف ، وبلغ ٤٩ر٨ بليون دولار في ١٩٨٠ ، ولم يهبط مع التراخي الاخير في تصاعد اسعار النفط ، مخالفا كذلك ماحققته الدول الصناعية المتقدمة ، بل تصاعد الى رقم قياسي، بلغ حوالى ٦٥ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ ،كما هو واضح في الجدول المرفق (م-١) •

---

* فايداعات دول الاوبك في المنشآت التمويلية بدول السوق الحر المتقدمة ، قد اعيد تحويلها جزئيا الى الدول النامية على شكل قروض من تلك المنشآت التمويلية ، لمواجهة عجز الحسابات الجارية لتلك الدول النامية •

Hazem El-Beblawi, The Predicament of The Arab Gulf Oil States: Individual Gains and Collective Losses, PP. 191 : 193 .

ويزداد توازن الدول النامية المستوردة للنفط مع العالم الخارجي سوءً مع اضافة صافي الصادرات غير المنظورة وصافي عوائد عوامل الانتاج مع العالم الخارجي في الاعتبار - على عكس حالة الدول المتقدمة - وذلك على الرغم من أهمية وتصاعد قيمة التحويلات الخاصة لمواطني تلك الدول العاملين بمجموعتي الدول الاخرى ، وخاصة الدول المصدرة للنفط . فنجد ان صافي الميزان الحسابي قد بدأ في سنة ١٩٧٠ بعجز قدره حوالى ٩ بليون دولار ، تصاعد الى ٢ر٢٧ بليون دولار في سنة ١٩٧٤ (مع الارتفاع الاول الهام في اسعار النفط)، ثم لم يهبط بل ارتفع الى ٣٠ بليون دولار في ١٩٧٨ ، وتصاعد الى ٦٧ بليون دولار في ١٩٨٠ (مع الارتفاع الثاني الهام في اسعار النفط) ، واستمر في الارتفاع الى حوالى ٨٧ بليون دولار في ١٩٨٢ . وقد واجهت هذه المجموعة من الدول ذلك العجز المتزايد في موازينها الحسابية ، بما حصلت عليه من تحويلات حكومية صافية ، وبما توجه اليها من تحركات رأسمالية ، سواء كان استثمارا أو اقتراضا. علاوة على انها بتلك التدفقات قد عملت كذلك في أغلب السنوات على زيادة احتياطياتها .

وداخل هذه المجموعة المتباينة من الدول النامية المستوردة للنفط ، نجد أن الفئة الوحيدة التي شذت عن النمط سالف الذكر ، هى فقط فئة " الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية " ، والتي تمثل بسكانها نسبة ٤ر٥ ٪ من مجموع سكان العالم و ١١ ٪ من مجموع سكان الدول النامية المستوردة للنفط . فلقد أبدى ميزانها التجاري المجمع نمطا تاريخيا أكثر ارتباطا بالتغير التاريخي في أسعار النفط ، كما سوف يأتي ذكره تفصيليا فيما بعد ، وهى في ذلك أقرب شبها بما أظهرته دول السوق الحر المتقدمة في هذا الشأن ، وأكثر بعدا عما حققته فئتا الدول النامية الاخرى . اما فيما يتعلق بالتطورات التاريخية ، التي مرت بها بقية بنود موازين المدفوعات المجمعة للفئات الثلاث من الدول النامية المستوردة للنفط فهى لا تختلف عما سبق ذكره لها كمجموعة واحدة ، كما هو واضح بالجدول المرفق (م - ١) .

وبالانتقال الى الدول النامية المصدرة للنفط ، نجد كما هو مبين بالجدول المرفق (م - ١) ، أن ما حققته من فائض في الميزان التجاري قد ارتفع من حوالي ٧ر٥ مليار دولار في سنة ١٩٧٠ الى ٧ر٨٣ مليار دولار في سنة ١٩٧٤ ، اي ارتفع الفائض الى ما يقرب من ١٥ مرة مما كان عليه في سنة ١٩٧٠ . ثم ما لبث أن انخفض سريعا هذا الفائض التجاري الى حوالى النصف في سنة ١٩٧٨ (٨ر٤٤ مليار دولار). ومع الارتفاع الثاني الهام في اسعار النفط ، تصاعد ثانية الى رقم تاريخي مقداره ١٧١ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ . هذا الفائض القياسي انخفض مرة اخرى بسرعة هائلة بنسبة ٦٠ ٪ الى حوالى ٧٠ مليار دولار في سنة ١٩٨٢ .

ويلاحظ أن جانبا كبيرا متزايدا من الفائض التجاري ، الذي تحققه الدول النامية المصدرة للنفط ، يستقطع لمواجهة صافي وارداتها غير المنظورة (شاملا صافي عوائد عوامل الانتاج مع العالم الخارجي) والتحويلات الخاصة للعاملين بها من غير الوطنيين ، بحيث نجد أن أرقام صافي ميزانها الحسابي الجاري تقل كثيرا وبصورة متزايدة بالمقارنة بأرقام ميزانها التجاري ، خاصة في سنتي ٧٨ و ٨٢، من بعدما كانت عليه من مستويات مرتفعة خلال ٧٤و٨٠ . هذه الارقام الخاصة بصافي الميزان الحسابي الجاري (أو بما يطلق عليها منذ سنة ١٩٧٣ بالفوائض المالية السنوية للدول المصدرة للنفط) نجد انه قد توزع استخدامها فيما بين المعونات الحكومية الخارجية ، والاستثمارات والقروض الطويلة والقصيرة الاجل (بما في ذلك الايداع في المصارف الدولية)، والاضافات الى الاحتياطيات ، كما هو مبين بالجدول المرفق (م - ١) . ويبدو لنا أن ميزان التدفقات الرأسمالية والتغير في الاحتياطي ، قد اعطى صافيا بالنقص (بما يعني نقص الاحتياطيات و/أو نقص التدفقات الرأسمالية المتجهة الى الخارج ، بل وانكماشها الى الداخل) خلال السنوات ٧٠ و ٧٨ ، وما يقرب من ذلك خلال سنة ١٩٨٢ ، نتيجة لتحقيق فوائض رأسمالية سالبة خلال تلك السنوات (وما يقترب من ذلك في سنة ١٩٨٢) ، من بعد ادراج التحويلات الحكومية ضمن ميزان الحساب الجاري . وتعد هذه ظاهرة هامة ، تستحق الدراسة . فمن الغريب أن يتحول ميزان الحساب الجاري للدول النامية المصدرة للنفط بهذه السرعة ، من مستويات مرتفعة جدا من الفائض الى ما يقترب من العجز ، أو بما يعد عجزا فعليا ، كما هو متوقع لسنة ١٩٨٣* .

---

x تتناول الدراسة الحالية بعض جوانب هذه الظاهرة في بعض النقاط التالية ، وان كانت دراستها من جميع جوانبها يعتبر خارج نطاق الدراسة الحالية . ونكتفي في هذا الخصوص بالاشارة الى الدراسات التالية :
على احمد عتيقة - قد تثبت الايام أن ما خسرناه فاق ما كسبناه من اكتشاف النفط وتطويره - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ١٤ - ٧ تشرين ثاني ١٩٨١ . على احمد عتيقة - الطاقة من أجل التنمية في الوطن العربي - أوراق الاوابك (٢) - الكويت - ١٩٨٢ .
توماس ستاوفر - لأن ما تقبضه أوبك باليمنى تدفعه باليسرى : ميزان المدفوعات الامريكي لا يتأثر كثيرا بأسعار النفط والعجز نتيجة خلل اقتصادي داخلي - عالم النفط - المجلد الحادي عشر - العدد ٣١ .
A.K. Al-Sabah, OPEC Policy: An Introspection. The Fourth Oxford Energy Seminar, 30th Aug.:10 Sept. 1982, Oxford, 1982; Hazem El-Beblawi, The Predicament of The Arab Gulf Oil States: Individual Gains and Collective Losses ...; M. Imady, The Prospects of Economic Growth in The 1980's : Energy as a Source of Wealth for The Middle East, Edited by M.W. Khouja, The Callenge of Energy, Longman, London & New York, 1981; Robert Mabro, Oil Revenue and The Cost of Social & Economic Development, Energy in The Arab World, VOL. I, Proceeding of The First Arab Energy Conference March 4-8, 1979, Abu Dhabi, AFASD & OAPEC, Kuwait, 1980; Yusif Sayigh, The Social Cost of Oil Revenue, Energy in The Arab World, VOL. I Yusif A. Sayigh, The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects, Oxford University Press, 1982 and Saad Eddin Ibrahim, The New Arab Social Order: A Study of The Social Impact of Oil Wealth, Westview, Croom Helm, London 1982.